

فعالية سياسة الميزانية في تحفيز النمو الاقتصادي بالجزائر: تحليل قياسي للفترة 2010-2024
 The Effectiveness of Budget Policy in Stimulating Economic Growth in Algeria: An
 Econometric Analysis for the Period 2010-2024

عايد لمين^{1*}

¹ جامعة المسيلة، الجزائر، lamine.aid@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/10 تاريخ القبول: 2025/12/25 تاريخ النشر: 2025/12/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فعالية سياسة الميزانية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2024. باستخدام المنهج الوصفي والأسلوب القياسي، تختبر الدراسة فرضية أن أدوات سياسة الميزانية (النفقات العامة والإيرادات العامة) تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في المدين القصير والطويل. تشير النتائج إلى أن الإيرادات العامة المرتبطة بالمحروقات لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، بينما لم يكن للنفقات العامة تأثير معنوي بسبب تركيزها على نفقات التسيير غير المنتجة. توصي الدراسة بضرورة ترشيد النفقات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج وتنوع مصادر الإيرادات.

الكلمات المفتاحية: سياسة الميزانية، النمو الاقتصادي، الجزائر، النفقات العامة، الإيرادات العامة

تصنيفات JEL : E62 ,H20 ,H50,O40,E60.

Abstract:

This study aims to analyze the effectiveness of budget policy in stimulating economic growth in Algeria during the period 2010-2024. Using descriptive methodology and econometric approach, the study tests the hypothesis that budget policy tools (public expenditure and public revenues) have a positive impact on economic growth in both short and long terms. Results indicate that public revenues linked to hydrocarbons have a positive and significant impact on economic growth, while public expenditure had no significant impact due to its focus on unproductive operating expenses. The study recommends rationalizing expenditure and directing it towards productive investment and diversifying revenue sources.

Keywords: Budget Policy, Economic Growth, Alegria, Public Expéditeur, Public Revenue.

Jel Classification Codes : E62 ,H20 ,H50,O40,E60.

*المؤلف المرسل

1. المقدمة

تعتبر سياسة الميزانية العامة من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتحتل مكانة محورية في إدارة النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق النمو المستدام وتكتسب هذه السياسة أهمية مضاعفة في حالة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل هيكلي على عائدات قطاع المحروقات، حيث تتأثر أدواتها بشكل مباشر بتقلبات الأسواق العالمية للطاقة، مما يؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. وفي هذا السياق، تطرح هذه الدراسة إشكالية جوهرية تتعلق بمدى فعالية سياسة الميزانية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024، وهي فترة شهدت تقلبات اقتصادية كبيرة نتيجة التغيرات في أسعار المحروقات والأزمات العالمية. تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن أدوات سياسة الميزانية والمتمثلة في النفقات العامة بشقها (نفقات التسيير و نفقات التجهيز) والإيرادات العامة بمكوناتها (الجباية البترولية والجباية العادية)، تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل في الاقتصاد الجزائري.

1.1 إشكالية الدراسة:

تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول السؤال التالي: إلى أي مدى تساهم سياسة الميزانية العامة في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2024؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية منها:

- ما هو أثر النفقات العامة (التسيير والتجهيز) على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- كيف تؤثر الإيرادات العامة (البترولية والعادية) على معدلات النمو الاقتصادي؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي؟

2.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية (H0) : تساهم سياسة الميزانية العامة (بأدواتها من نفقات عامة وإيرادات عامة) بشكل إيجابي ومعنوي في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2024.

الفرضيات الفرعية للدراسة:

الفرضية الفرعية 1: (H1) للنفقات العامة بشقها (نفقات التسيير و نفقات التجهيز) تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرضية الفرعية 2 (H2) : للإيرادات العامة بمكوناتها (الجباية البترولية والجباية العادية) تأثير إيجابي ومعنوي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرضية الفرعية 3 (H3) : توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات سياسة الميزانية (النفقات والإيرادات) والنمو الاقتصادي في الجزائر.

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية:
الهدف الأساسي: قياس وتحليل فعالية سياسة الميزانية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2024.

الأهداف الفرعية:

- تحليل تطور متغيرات سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة
- قياس الأثر الكمي للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل
- تحديد مساهمة الإيرادات العامة في تحقيق النمو الاقتصادي
- اختبار وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة
- تقديم توصيات سياسية لتفعيل دور سياسة الميزانية في تحقيق النمو المستدام

4.1 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل تطور المتغيرات الاقتصادية، والأسلوب القياسي لاختبار الفرضيات وقياس العلاقات السببية. تستخدم الدراسة بيانات سنوية للفترة 2010-2024، وتطبق مجموعة من الاختبارات القياسية بما في ذلك اختبارات الاستقرار، التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

5.1 هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة أقسام رئيسية بعد هذه المقدمة: الإطار النظري الذي يستعرض الأدبيات والمفاهيم الأساسية، دراسة الحالة التي تتضمن التحليل الوصفي والقياسي للاقتصاد الجزائري، والخاتمة التي تلخص النتائج وتقدم التوصيات.

2. الإطار النظري:

1.2 استعراض الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات الاقتصادية العلاقة بين سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي في سياقات مختلفة، وتنوعت النتائج بحسب طبيعة الاقتصاديات المدروسة والفترات الزمنية المختارة. في السياق الدولي، أشارت دراسة (Afonso، 2013) إلى أن النفقات العامة الاستثمارية تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، بينما تختلف النتائج في البلدان المتقدمة. كما توصلت دراسة (Barro، 1991) إلى أن هناك علاقة غير خطية بين الإنفاق العام والنمو، حيث تكون العلاقة إيجابية عند مستويات منخفضة من الإنفاق وسلبية عند المستويات المرتفعة.

من جانب آخر، أكدت دراسة (Romer، 1990) على أهمية الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير كمحركات رئيسية للنمو طويل الأجل، مما يسلط الضوء على أهمية تركيب النفقات العامة وليس مجرد

حجمها. وفي السياق العربي، وجدت دراسة (Al-Yousif, 2000) أن الإنفاق العام على التعليم والصحة له تأثير إيجابي على النمو في الدول العربية.

بالنسبة للاقتصاديات الريفية، أشارت دراسة (Sachs, 2001) إلى ظاهرة "لعنة الموارد" التي تصيب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، حيث قد تؤدي الإيرادات النفطية إلى إهمال القطاعات الأخرى وتقليل فعالية السياسات المالية. هذا ما أكدته أيضاً دراسة (Gylfason, 2001) التي أظهرت أن البلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية تميل إلى نمو أبطأ من البلدان الأخرى.

في الإطار الإقليمي، توصلت دراسة (Hamdi, 2013) حول دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن النفقات الاستثمارية لها تأثير إيجابي على النمو، بينما نفقات التسيير لا تظهر نفس الأثر. وبالمثل، وجدت دراسة (Bose, 2007) أن نفقات التعليم والاستثمار في البنية التحتية تساهم بشكل أكبر في النمو من النفقات الجارية.

2.2 المفاهيم الأساسية لسياسة الميزانية:

1.2.2 تعريف سياسة الميزانية:

تُعرف سياسة الميزانية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة من خلال استخدام أدوات الميزانية العامة (الإيرادات والنفقات العامة) بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة (Blanchard, 2010) وتشمل هذه الأهداف تحقيق النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، العدالة في توزيع الدخل، والحفاظ على مستوى التشغيل الكامل.

2.2.2 أهداف سياسة الميزانية:

تسعى سياسة الميزانية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وفقاً لنظرية (Musgrave, 1959)

أ. **تخصيص الموارد (Allocation)** يتمثل هذا الهدف في التدخل الحكومي لتصحيح فشل السوق وضمان التخصيص الأمثل للموارد، خاصة في توفير السلع والخدمات العامة التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها بكفاءة.

ب. **إعادة توزيع الدخل (Distribution)** يهدف هذا البعد إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الثروة والدخل بين طبقات المجتمع المختلفة، وذلك عبر النظام الضريبي التصاعدي وبرامج الدعم الاجتماعي.

ج. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي (Stabilization)** يتضمن استخدام سياسة الميزانية كأداة لإدارة الدورات الاقتصادية، مكافحة التضخم أو الانكماش، وضمان النمو المستدام والاستقرار في المديين المتوسط والطويل.

3.2.2 أدوات سياسة الميزانية:

تتضمن أدوات سياسة الميزانية جانبين أساسيين:

أ. سياسة الإنفاق العام : وتشمل:

- نفقات التسيير : وهي النفقات الجارية اللازمة لتشغيل الأجهزة الحكومية مثل الرواتب والأجور، مصاريف التشغيل والصيانة، وتكاليف الخدمات العامة (Hemming, 2002).
 - نفقات التجهيز (الاستثمارية): وتشمل الإنفاق على البنية التحتية، المباني الحكومية، المعدات، والمشاريع الاستثمارية التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.
- ب. سياسة الإيرادات العامة : وتتكون من:

- الجباية العادية: وتشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الرسوم الجمركية، وإيرادات الأملاك العامة.
- الجباية البترولية: وهي الإيرادات المتأتية من استغلال الموارد الهيدروكربونية، والتي تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات في الاقتصاد الجزائري.

3.2 مفهوم النمو الاقتصادي:

1.3.2 تعريف النمو الاقتصادي:

يُعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في إجمالي الإنتاج الحقيقي لاقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة، ويُقاس عادة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP Growth Rate) ويعكس النمو الاقتصادي قدرة الاقتصاد على زيادة إنتاجه وتحسين مستوى المعيشة للسكان (Solow, 1956).

2.3.2 مؤشرات قياس النمو الاقتصادي:

تنوع المؤشرات المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي، ومن أهمها:

- أ. الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وهو المؤشر الأكثر استخداماً، ويقاس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة خلال فترة معينة.
- ب. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: ويحسب بعد تعديل آثار التضخم، ويعطي صورة أدق عن الأداء الاقتصادي الحقيقي.

ج. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ويقاس متوسط إنتاجية الفرد ومستوى المعيشة في الاقتصاد.

3.3.2 نظريات النمو الاقتصادي:

تطورت نظريات النمو الاقتصادي عبر مراحل تاريخية متعددة:

- أ. النماذج الكلاسيكية الحديثة : مثل نموذج (Solow, 1956) الذي يركز على دور رأس المال، العمل، والتقدم التكنولوجي في تحقيق النمو طويل الأجل.

ب. نظريات النمو الداخلي : مثل نماذج (Romer, Increasing returns and long-run growth, 1986) و (Lucas Jr, 1988) التي تؤكد على دور رأس المال البشري، البحث والتطوير، والاستثمار في التعليم كمحركات للنمو المستدام.

ج. نظريات النمو المؤسسي: التي تركز على أهمية الجودة المؤسسية، سيادة القانون، ومكافحة الفساد في تحقيق النمو المستدام (Acemoglu, 2005).

4.2 العلاقة النظرية بين سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي

تتأسس العلاقة النظرية بين سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي على عدة آليات:

1.4.2 أثر المضاعف (Multiplier Effect)

يؤدي الإنفاق العام وفقاً للنظرية الكينزية إلى زيادة الطلب الكلي، مما يحفز الإنتاج والاستثمار الخاص ويخلق أثراً مضاعفاً على النمو الاقتصادي ويعتمد حجم هذا الأثر على الميل الحدي للاستهلاك ودرجة انفتاح الاقتصاد (Keynes, 1936)

2.4.2 أثر المزاحمة (Crowding Out Effect)

قد يؤدي ارتفاع الإنفاق العام الممول بالاقتراض إلى رفع أسعار الفائدة، مما قد يقلل من الاستثمار الخاص ويخفف من الأثر الإيجابي للسياسة المالية على النمو.

3.4.2 الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية:

يساهم الإنفاق العام على التعليم، الصحة، والبنية التحتية في رفع إنتاجية العوامل وتحسين بيئة الأعمال، مما يعزز النمو طويل الأجل (Aschauer, 1989).

4.4.2 التأثير على الاستقرار الاقتصادي:

تساهم سياسة الميزانية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تخفيف حدة التقلبات الدورية والحفاظ على بيئة استثمارية مستقرة تشجع النمو المستدام.

3. دراسة الحالة: تحليل فعالية سياسة الميزانية في الجزائر (2010-2024)

1.3 التحليل الوصفي لتطور المتغيرات الاقتصادية:

1.1.3 تطور الإيرادات العامة:

يُظهر الجدول رقم (1) تطور الإيرادات العامة في الجزائر، خاصة إيرادات المحروقات، نلاحظ تقلبات كبيرة بين عامي 2010 و 2024، لأنها مرتبطة بشكل وثيق بأسعار النفط العالمية. وفي حين أظهرت الإيرادات الجبائية العادية زيادة مطردة، مما يعكس جهود الحكومة لتنويع مصادر الإيرادات وتحسين النظام الضريبي، إلا أن إيرادات المحروقات لا تزال مكوناً حاسماً من إجمالي الإيرادات، مما يؤكد استمرار اعتماد الجزائر على اقتصادها الريعي

الجدول رقم (1): تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2010-2024) - مليار دج

السنة	الإيرادات العادية	الجبابة البترولية	إجمالي الإيرادات
2010	1555.03	1501.7	3056.73
2011	1944.71	1529.4	3474.11
2012	2285.41	1519.04	3804.45
2013	2274.91	1615.9	3890.81
2014	2346.33	1577.73	3924.06
2015	2840.86	1722.94	4563.8
2016	3343.58	1682.55	5026.13
2017	3945.33	2126.99	6072.32
2018	4055.55	2349.69	6405.24
2019	4076.16	2518.49	6594.65
2020	3788.64	1394.71	5183.35
2021	3973.58	1927.05	5900.63
2022	3579.31	2103.9	5683.21
2023	3657.33	2209.67	5867.00
2024	5593.00	3512.3	9105.30

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات وزارة المالية الجزائرية

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى عدة ملاحظات مهمة:

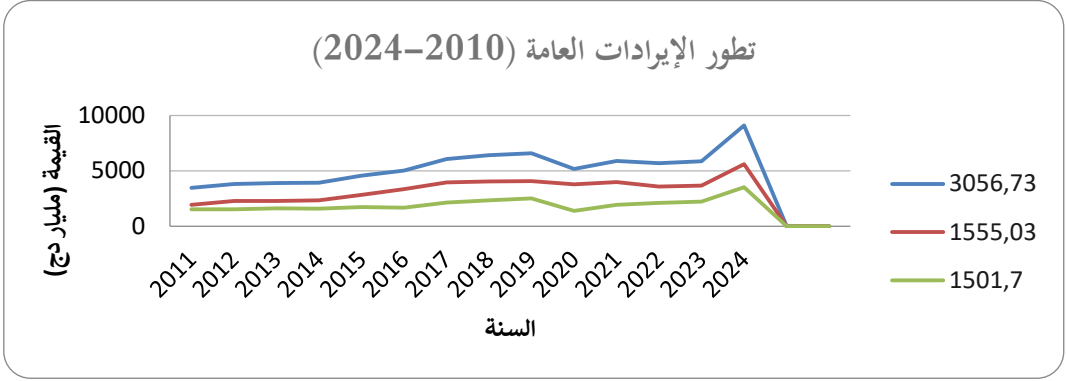
أولاً، نمو الجبابة العادية: شهدت الجبابة العادية نمواً مطرداً من 1555.03 مليار دج في 2010 إلى 5593 مليار دج في 2024، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ حوالي 9.7%. يعكس هذا التطور جهود الحكومة في تنويع مصادر الإيرادات وتحسين أداء النظام الضريبي.

ثانياً، تقلبات الجبابة البترولية: تأثرت الجبابة البترولية بشدة بتقلبات أسعار النفط العالمية، حيث انخفضت من ذروة 2518.49 مليار دج في 2019 إلى 1394.71 مليار دج في 2020 نتيجة أزمة كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط، ثم شهدت انتعاشاً قوياً لتصل إلى 3512.3 مليار دج في 2024.

ثالثاً، الاعتماد على المحروقات: رغم النمو في الجبابة العادية، لا تزال الإيرادات البترولية تشكل نسبة مهمة من إجمالي الإيرادات، مما يعكس استمرار الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.

كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): تطور الإيرادات العامة (2010-2024)



المصدر: إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول (01)

2.1.3 تطور النفقات العامة:

يوضح الجدول رقم (2) تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (2): تطور النفقات العامة في الجزائر (2010-2024) - مليار دج

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات
2010	2736.19	2749.2	5485.39
2011	3945.13	3403.84	7348.97
2012	4691.34	2390.07	7081.41
2013	4156.35	2356.67	6513.02
2014	4430.25	2545.54	6975.79
2015	4660.36	2589.02	7249.38
2016	4326.91	2031.26	6358.17
2017	4497.04	2269.75	6766.79
2018	4488.31	3953.29	8441.60
2019	4727.47	2612.69	7340.16
2020	4727.47	2612.69	7340.16
2021	5450.45	2474.79	7925.24
2022	6311.53	2448.90	8760.43
2023	6273.73	3408.30	9682.03
2024	-	-	15275.30

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات وزارة المالية الجزائرية

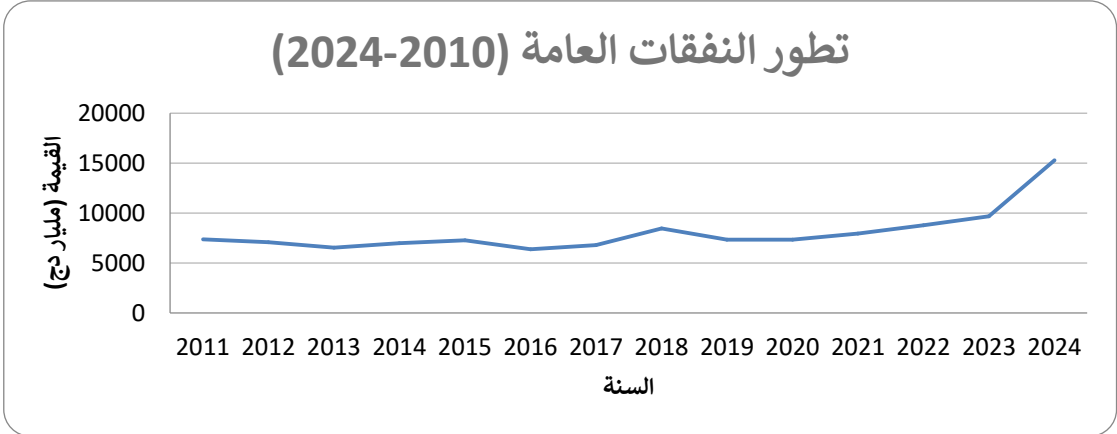
تشير البيانات الواردة في الجدول الى الملاحظات الهامة التالية:

أولاً، نمو نفقات التسيير: شهدت نفقات التسيير نمواً مستمراً تقريباً، من 2736.19 مليار دج في 2010 إلى 6273.73 مليار دج في 2023. هذا النمو يعكس ازدياد الأعباء التشغيلية للدولة وارتفاع فاتورة الأجور والرواتب.

ثانياً، تقلبات نفقات التجهيز: تميزت نفقات التجهيز بتقلبات أكبر مقارنة بنفقات التسيير، مما يعكس تأثيرها بالظروف المالية للدولة والأولويات السياسية. انخفضت هذه النفقات بشكل واضح خلال فترات الأزمة المالية (2013-2017)

ثالثاً، هيمنة نفقات التسيير: تشكل نفقات التسيير الجزء الأكبر من إجمالي النفقات العامة، مما يحد من قدرة الحكومة على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والتنمية. كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): تطور النفقات العامة (2010-2024)



المصدر: إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول (02)

3.1.3 الرصيد الميزاني والاستدامة المالية:

يبين الجدول رقم (3) تطور الرصيد الميزاني في الجزائر:

الجدول رقم (3): تطور الرصيد الميزاني في الجزائر (2010-2024) - مليار دج

السنة	الرصيد الميزاني	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	-2428.66	-20.3
2011	-3874.86	-26.7
2012	-3276.96	-20.2
2013	-2622.21	-15.7
2014	-3051.73	-17.7
2015	-2685.58	-16.2

-7.7	-1332.04	2016
-3.7	-694.47	2017
-10.1	-2036.36	2018
-3.7	-745.51	2019
-11.2	-2156.81	2020
-9.2	-2024.61	2021
-12.0	-3077.22	2022
-11.7	-3815.03	2023
-17.3	-6170.00	2024

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات وزارة المالية الجزائرية و بيانات صندوق النقد الدولي
نلاحظ من الجدول المبين أعلاه أن سجل رصيد الميزانية في الجزائر عجزاً مستمراً طوال هذه الفترة، مما يشير إلى وجود فجوة دائمة بين الإيرادات والنفقات. هذا العجز، عند التعبير عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يسلط الضوء على التحديات في تحقيق الاستدامة المالية. إن الاعتماد على إيرادات المحروقات المتقلبة يفاقم هذه المشكلة، مما يجعل الميزانية عرضة للصدمات الخارجية.

4.1.3 تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو:

يوضح الجدول رقم (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في الجزائر:

الجدول رقم (4): تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في الجزائر (2010-2024)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	معدل النمو (%)
2010	11991.6	3.6
2011	14526.2	2.8
2012	16208.7	3.4
2013	16643.8	2.8
2014	17228.6	3.8
2015	16591.9	3.7
2016	17406.8	3.2
2017	18575.8	1.3
2018	20259.0	1.2
2019	20300.3	0.8
2020	19339.4	-5.1
2021	22042.5	3.8
2022	25681.5	3.1
2023	32574.8	4.1
2024	35693.2	3.3

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وصندوق النقد الدولي

بشكل عام، نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر أظهر اتجاهًا تصاعديًا، مع وجود تقلبات هامة في معدلات النمو أهمها تسجيل معدل نمو سالب في عام 2020، و الذي يرجح أن يكون سببه جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على أسعار النفط العالمية وكذا هشاشة هيكل الاقتصاد الجزائري. كما يشير التعافي اللاحق في معدل النمو إلى مرونة الاقتصاد، لكن يبقى التحدي الحقيقي الذي يواجه الاقتصاد الجزائري هو استدامة النمو المرتفع.

2.3 المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر فعالية سياسة الميزانية في تحفيز النمو الاقتصادي بالجزائر (2010-2024)

يهدف هذا المبحث إلى قياس أثر فعالية سياسة الميزانية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2024. ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على منهجية قياسية لتحليل العلاقة في المدين القصير والطويل باستخدام النمذجة الاقتصادية عبر برنامج EViews 12.

مصادر البيانات: تم جمع بيانات متغيرات الدراسة من: مختلف قوانين المالية و تقارير صندوق النقد الدولي وبيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

مجتمع الدراسة: يتكون من السلاسل الزمنية والتي تضم 15 مشاهدة في الفترة الممتدة من 2010-2024.

1.2.3 النموذج المستخدم ومتغيرات الدراسة:

تم بناء نموذج قياسي لاختبار العلاقة بين سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وفقاً للمعادلة التالية:

$$\ln \text{PIB} = \beta_0 + \beta_1 \ln \text{DEP} + \beta_2 \ln \text{RECN} + \varepsilon$$

حيث:

- $\ln \text{PIB}$: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دج)
- $\ln \text{DEP}$: لوغاريتم إجمالي النفقات العامة (مليار دج)
- $\ln \text{RECN}$: لوغاريتم إجمالي الإيرادات العامة (مليار دج)
- ε : حد الخطأ العشوائي
- $\beta_0, \beta_1, \beta_2$: معاملات النموذج المراد تقديره

2.2.3 اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

تم استخدام اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) لفحص استقرار السلاسل الزمنية. النتائج موضحة في الجدول رقم (5):

الجدول رقم (5): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
<u>At Level</u>				
		LNPIB	LNDEP	LNRECN
With Constant	t-Statistic	0.3135	2.8484	-0.6345
	Prob.	0.9697	0.9999	0.8326
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8461	-0.9417	-2.0591
	Prob.	0.6244	0.9198	0.5221
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.5391	1.6756	1.9556
	Prob.	0.9992	0.9701	0.9822
		n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>				
		d(LNPIB)	d(LNDEP)	d(LNRECN)
With Constant	t-Statistic	-2.4727	-2.7990	-2.6884
	Prob.	0.1433	0.0852	0.1021
		n0	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8253	-3.2308	-2.2693
	Prob.	0.2146	0.1216	0.4193
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.9806	-2.4914	-2.0432
	Prob.	0.0491	0.0174	0.0434
		**	**	**
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant *MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

المصدر: من إعداد الباحث اعتادا على مخرجات (EViews 12)

ملاحظة: ** تدل على المعنوية عند مستوى 5%، L تدل على اللوغاريتم الطبيعي

تظهر النتائج أن جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى، ولكنهما تصبح مستقرة عند أخذ الفرق الأول، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى. (1)

3.2.3 اختبار التكامل المشترك:

قبل اختبار التكامل المشترك لا بد من تحديد درجة التأخير P الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (6): نتائج اختبار تحديد درجة تأخير P

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	17.2081 2	NA	2.64e-05	- 2.029731	- 1.892790	- 2.042407
1	42.5309 5	36.17548 *	2.69e-06*	- 4.361565 *	- 3.813801 *	- 4.412270 *

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات (EViews 12)

يبين الجدول نتائج اختبارات اختيار طول الإبطاء الأمثل للنموذج القياسي بالاعتماد على عدة معايير إحصائية، وبناءً على توافق جميع المعايير الإحصائية المستخدمة، يمكن الاستنتاج أن طول الإبطاء الأمثل هو فترة واحدة (Lag = 1)، وهو اختيار مناسب من الناحية القياسية ويعزز موثوقية نتائج التقدير اللاحقة، خاصة في النماذج الديناميكية والسلاسل الزمنية قصيرة الحجم.

بعد ذلك يتم استخدام اختبار Johansen لفحص وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.824906	27.46661	29.79707	0.0907
At most 1	0.305445	4.814970	15.49471	0.8282
At most 2	0.005880	0.076671	3.841465	0.7818

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات (EViews 12)

ملاحظة: ** تدل على المعنوية عند مستوى 5%

تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل واحدة بين النمو الاقتصادي وسياسة الميزانية في الجزائر، مما يؤكد إمكانية تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR. 4.2.3 تقدير نموذج (VAR):

تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للحصول على العلاقة في الأجلين القصير والطويل:

الجدول رقم (8): نتائج تقدير نموذج VAR

Dependent Variable: LNPIB				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Date: 12/22/25 Time: 21:29				
Sample (adjusted): 2011 2024				
Included observations: 14 after adjustments				
LNPIB = C(1)*LNPIB(-1) + C(2)*LNDEP(-1) + C(3)*LNREC(-1) + C(4)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.209476	0.269242	4.492157	0.0012
C(2)	-0.121365	0.378933	-0.320280	0.7553
C(3)	-0.147414	0.159142	-0.926300	0.3761
C(4)	0.347513	1.782528	0.194955	0.8493
R-squared	0.910789	Mean dependent var		9.913924
Adjusted R-squared	0.884026	S.D. dependent var		0.264211
S.E. of regression	0.089977	Akaike info criterion		-1.743570
Sum squared resid	0.080959	Schwarz criterion		-1.560982
Log likelihood	16.20499	Hannan-Quinn criter.		-1.760471
F-statistic	34.03137	Durbin-Watson stat		1.284900
Prob(F-statistic)	0.000015			

المصدر: من إعداد الباحث اعتادا على مخرجات (EViews 12)

5.2.3 تفسير النتائج:

تشير نتائج التقدير القياسي للنموذج الديناميكي خلال الفترة 2011-2024 إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بشكل إيجابي ومعنوي بقيمة المتأخرة. في المقابل، يظهر كل من النفقات العامة والإيرادات العامة تأثيرًا سالبًا لكنه غير معنوي إحصائيًا، ما يدل على عدم وجود أثر واضح لهذين المتغيرين على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

3.3 التفسير الاقتصادي للنتائج:

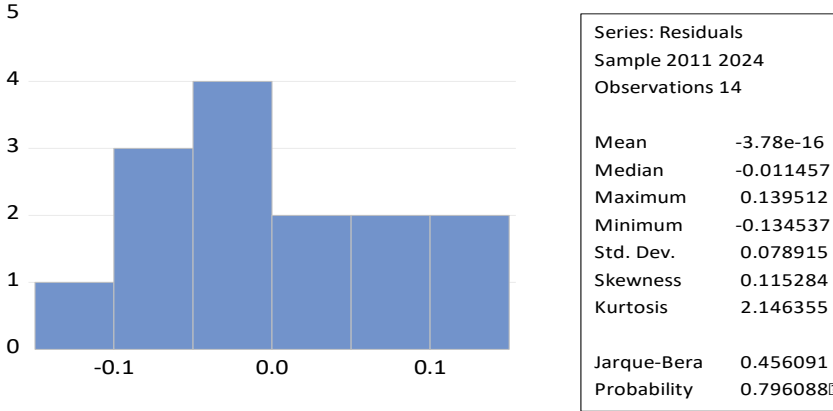
يشكل الناتج المحلي الإجمالي في الفترات الماضية محركًا أساسيًا للنشاط الاقتصادي الحالي. في المقابل، يشير غياب الأثر المعنوي لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة إلى أن السياسة المالية لم تُسهم بشكل فعال في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وهو ما قد يُعزى إلى ضعف كفاءة توجيه الإنفاق العام، أو هيمنة النفقات الجارية على حساب الاستثمار المنتج، إضافة إلى أن الإيرادات العامة قد تُستخدم أساسًا لأغراض تمويلية دون أن تنعكس مباشرة على النشاط الاقتصادي. وبصفة عامة، توجي

النتائج بأن أثر السياسة المالية على النمو يحتاج إلى وقت أطول أو إلى إصلاحات هيكلية حتى يظهر بشكل ملموس.

4.3 تشخيص النموذج

نقوم بتشخيص النموذج المقدر:

الشكل رقم (1): نتائج اختبار Breusch–Godfrey



المصدر: من إعداد الباحث اعتادا على مخرجات (EViews 12)

تحليل البواقي يُظهر أنها متمركزة حول الصفر، وتتمتع بتوزيع طبيعي تقريبا (Jarque–Bera p-value = 0.796)، مع ميل وتفلطح قريبين من الصفر، ما يدل على صلاحية الافتراضات القياسية للنموذج ودعم موثوقية التقديرات والاستنتاجات الاقتصادية.

الجدول رقم (9): نتائج اختبار Breusch–Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	1.277715	Prob. F(1,9)	0.2875
Obs*R-squared	1.740466	Prob. Chi-Square(1)	0.1871

المصدر: من إعداد الباحث اعتادا على مخرجات (EViews 12)

تشير نتائج اختبار Breusch–Godfrey للارتباط الذاتي عند فترة إبطاء واحدة إلى عدم رفض فرضية العدم، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية F حوالي 0.2875، كما بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية $Obs \cdot R^2$ نحو 0.1871، وهما قيمتان أعلى من مستوى الدلالة 5%. وعليه، يمكن الاستنتاج أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، مما يدل على سلامة التقدير القياسي وصلاحية النتائج للاستدلال الإحصائي.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار Breusch–Godfrey

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.386425	Prob. F(1,11)	0.5469
Obs*R-squared	0.441186	Prob. Chi-Square(1)	0.5066

المصدر: من إعداد الباحث اعتادا على مخرجات (EViews 12)

تشير نتائج اختبار ARCH إلى عدم رفض فرضية العدم ، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية F حوالي 0.547، والقيمة الاحتمالية لإحصائية $R^2 \text{ * Obs}$ حوالي 0.506، وكلاهما أعلى من مستوى الدلالة 5%. وعليه، يمكن الاستنتاج أن بواقي النموذج خالية من مشكلة التغيرات غير المتجانس، مما يعزز موثوقية التقديرات ويؤكد صلاحية الاستنتاجات الاقتصادية المبنية على النموذج.

4. الخاتمة:

تتطلب فعالية سياسة الميزانية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر إصلاحات جذرية في هيكل الإنفاق العام وتنويع مصادر الإيرادات. فبينما تلعب الإيرادات العامة، وخاصة النفطية منها، دوراً مهماً في دعم النمو، إلا أن النفقات العامة لم تحقق الفعالية المطلوبة بسبب تركيزها على الجوانب الاستهلاكية على حساب الاستثمارية. كما أن التحدي الأكبر أمام صناع السياسة الاقتصادية في الجزائر يكمن في كسر دائرة الاعتماد على المحروقات وبناء اقتصاد متنوع ومستدام قادر على تحقيق نمو طويل الأجل. هذا ما يتطلب إرادة سياسية قوية وتنسيقاً محكماً بين مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تحسين الحوكمة والشفافية في إدارة الموارد العامة.

1.4 النتائج الرئيسية للدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة حول فعالية سياسة الميزانية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2024:

أولاً، غياب الأثر المعنوي لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة إلى أن السياسة المالية لم تُسهم بشكل فعال في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وهو ما قد يُعزى إلى ضعف كفاءة توجيه الإنفاق العام، أو هيمنة النفقات الجارية على حساب الاستثمار المنتج، إضافة إلى أن الإيرادات العامة قد تُستخدم أساساً لأغراض تمويلية دون أن تنعكس مباشرة على النشاط الاقتصادي. وبصفة عامة، توجي النتائج بأن أثر السياسة المالية على النمو يحتاج إلى وقت أطول أو إلى إصلاحات هيكلية حتى يظهر بشكل ملموس.

ثانياً، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل: أكدت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى وجود علاقة توازنية مستقرة في الأجل الطويل.

ثالثاً، سرعة التعديل نحو التوازن: يشير معامل تصحيح الخطأ إلى أن الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى حوالي سنتين ونصف للعودة إلى التوازن طويل الأجل بعد حدوث صدمات.

خامساً، الاعتماد على المحروقات: تظهر البيانات استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات المحروقات، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية.

2.4 مناقشة الفرضيات:

الفرضية الرئيسية (H0) " تساهم سياسة الميزانية العامة (بأدواتها من نفقات عامة وإيرادات عامة) بشكل إيجابي ومعنوي في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2024".

لم تتحقق هذه الفرضية بشكل كبير، حيث أظهرت الدراسة أن الإيرادات العامة لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، مما يدعم جزءاً من الفرضية. ومع ذلك، لم يظهر تأثير معنوي إيجابي للنفقات العامة على النمو الاقتصادي. هذا التباين يعني أن فعالية سياسة الميزانية ككل في تحفيز النمو الاقتصادي محدودة وغير شاملة لجميع أدواتها.

الفرضية الفرعية (H1) " للنفقات العامة بشقيها (نفقات التسيير و نفقات التجهيز) تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر".

لم تتحقق هذه الفرضية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن "النفقات العامة لم تُظهر تأثيراً معنوياً على النمو الاقتصادي". يُعزى ذلك إلى هيمنة نفقات التسيير غير المنتجة على حساب نفقات التجهيز الاستثمارية، وضعف كفاءة الإنفاق الاستثماري. هذا يؤكد أن التركيز على النفقات الاستهلاكية يحد من قدرة الإنفاق العام على تحفيز النمو بشكل فعال.

الفرضية الفرعية 2 (H2) " للإيرادات العامة بمكوناتها (الجباية البترولية والجباية العادية) تأثير إيجابي ومعنوي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر".

لم تتحقق هذه الفرضية، حيث توصلت الدراسة إلى أن "الإيرادات العامة ليس تأثير إيجابي وغير معنوي إحصائياً على النمو الاقتصادي.. هذا ما يؤكد الدور المحوري للإيرادات، وخاصة الإيرادات النفطية، في دعم النشاط الاقتصادي في الجزائر.

الفرضية الفرعية 3 (H3) " توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات سياسة الميزانية (النفقات والإيرادات) والنمو الاقتصادي في الجزائر".

لم تتحقق هذه الفرضية حيث أن "النتائج أكدت عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى عدم وجود علاقة توازنية .

3.4 التوصيات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها، تقدم الدراسة جملة من التوصيات:

1.3.4 تحسين كفاءة النفقات العامة:

أ. إعادة هيكلة الإنفاق العام:

- تقليل نسبة نفقات التسيير لصالح نفقات التجهيز والاستثمار
- التركيز على المشاريع الاستثمارية ذات المردودية الاقتصادية العالية
- تطوير آليات تقييم المشاريع العامة لضمان فعاليتها

ب. تحسين الحوكمة والشفافية:

- تعزيز الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة
- مكافحة الفساد وسوء استخدام المال العام
- تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في إدارة الموارد العامة

2.3.4 تنوع مصادر الإيرادات العامة:

أ. تطوير النظام الضريبي:

- توسيع القاعدة الضريبية لتشمل قطاعات اقتصادية جديدة
- تحسين فعالية تحصيل الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي
- إدخال ضرائب جديدة على الثروة والأنشطة الرقمية

ب. تطوير مصادر إيرادات غير نفطية:

- الاستثمار في الطاقات المتجددة وتصديرها
- تطوير القطاع السياحي والخدمات
- تعزيز الصناعات التحويلية والصادرات غير النفطية

3.3.4 تعزيز الاستدامة المالية:

أ. إدارة الدين العام:

- وضع سقف قانوني للدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
- تطوير سوق السندات المحلية لتمويل الاستثمارات العامة
- تحسين إدارة السيولة الحكومية

ب. إنشاء صندوق سيادي:

- تأسيس صندوق سيادي لاستثمار فوائض الموارد النفطية
- تخصيص جزء من عائدات المحروقات للأجيال القادمة
- الاستثمار في الأصول الخارجية لتنوع المحفظة

4.3.4 الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية:

أ. التعليم والتكوين:

- زيادة الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي
- تطوير برامج التكوين المهني لتلبية احتياجات السوق
- الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة والرقمنة

ب. البنية التحتية:

- تطوير شبكات النقل والمواصلات
- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والاتصالات

- تحديث الشبكات الكهربائية والمائية

5.3.4 تحسين بيئة الأعمال:

أ. الإصلاحات الهيكلية:

- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية
- تحسين النظام القضائي وحماية حقوق الملكية
- تطوير الأسواق المالية ومصادر التمويل

ب. دعم القطاع الخاص:

- تقديم حوافز ضريبية للاستثمار الخاص
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تسهيل الوصول إلى التمويل والائتمان

6.3.4 التنسيق بين السياسات الاقتصادية:

أ. السياسة النقدية:

- تنسيق السياسة المالية مع السياسة النقدية لتجنب التضارب
- الحفاظ على استقرار الأسعار ومعدلات الصرف
- تطوير أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

ب. السياسة التجارية:

- تنوع الشركاء التجاريين وتقليل الاعتماد على الاستيراد
- تطوير الصناعات الإحلالية والتصديرية
- الانضمام إلى اتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية

4.4 آفاق البحث المستقبلية:

تفتح هذه الدراسة المجال أمام عدة اتجاهات بحثية مستقبلية:

أولاً، دراسة تأثير مكونات النفقات: يمكن إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لتأثير كل مكون من مكونات النفقات العامة على النمو الاقتصادي.

ثانياً، المقارنة الإقليمية: مقارنة فعالية السياسة المالية في الجزائر مع دول أخرى في المنطقة أو دول ذات خصائص اقتصادية مماثلة.

ثالثاً، التحليل القطاعي: دراسة تأثير سياسة الميزانية على قطاعات اقتصادية محددة.

رابعاً، النماذج غير الخطية: استخدام نماذج أكثر تعقيداً تأخذ في الاعتبار العلاقات غير الخطية والتفاعلات بين المتغيرات.

5. قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. أسماء زينات. (2017). دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، 17(1)، 111-128.
2. المادة 147 مكرر. (2025). *قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2025*.
3. المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي. (2025). *الملكية الفكرية*. تاريخ الاسترداد 01 25، 2025، من [dgrsdz: https://www.dgrsdz.dz/ar/patents?patent_files=1](https://www.dgrsdz.dz/ar/patents?patent_files=1)
4. جيهان كامل محمد شلبي. (10، 2012). مبادئ الجوكمة الضريبية وفقا لمفاهيم دمج المصالح الضريبية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 4، 1036-1054.
5. حنفي محمود عمرو فتيحة . (2022). دور السياسة الضريبية في معالجة نفقات البحث والتطوير للقطاع الخاص في مصر في ضوء بعض الخبرات الدولية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 36(4)، الصفحات 773-839.
6. حنفي محمود عمرو فتيحة . (2022). دور السياسة الضريبية في معالجة نفقات البحث والتطوير للقطاع الخاص في مصر في ضوء بعض الخبرات الدولية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 36(4)، 773-839.
7. زهية زيدان. (2022). دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (قراءة في قانون الاستثمار 22-18-2022). *مجلة دراسات جيبائية*، 11(2)، 149-166.
8. سامي مراد. (2018). "الاستثمار في الابتكار: تجارب وخبرات " دراسة نظرية مسحية" Investing In Innovation: " survey Theory Study Experiences And Experiences". *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 5(2)، 12-25.
9. صباح ترغيني. (2020). دراسة استكشافية لمستوى تأثير إدارة المعرفة في أبعاد الابتكار من وجهة نظر تحليلية لآراء عمال مؤسسة ورود، الوادي-الجزائر. *المجلة الجزائرية للابحاث الاقتصادية والمالية*، 3(1)، 130-162.
10. فوزي لوالبية، و محمد مسعودي. (2020). أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر -دراسة قياسية-. *مجلة البديل الاقتصادي*، 6(1)، 25-40.
11. مبارك لسوس، نور الدين بربار، و امين تمار. (2012). التحفيزات الجبائية وإشكالية تمويل الجماعات المحلية بالجزائر. *مجلة دراسات جيبائية*، 1(1)، 35-64.
12. محمد بن حنة، و عمر قمان. (2024). التحفيزات الجبائية وانعكاساتها في تطور الاستثمار (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للفترة 2012-2021). *مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية*، 8(2)، 166-180.